المراتب اللسانية عند الجرجاني.

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة بسكرة.العدد 14،2014.

تمهيد:

إن دراسة نص في مكانة النص القرآني، والاشتغال بتفاصيله، والوقوف على أساليبه من شأنه أن يجعل الباحث أكثر انفتاحا على كثير من فروع المعرفة؛ ذلك أن هذا النص النثري بالخصائص النحوية الرفيعة، وذا رصيد بلاغي هائل من الصور والمعاني التي تنمو نموا حقيقيا في كنف الأسلوب الإلهي الخالد؛ هذا الأسلوب الذي لا ينفتح إلا لذي فكر وقاد يؤول ويعمل باستمرار في سر التركيب وعجيب الفكرة.

ولعل أدق عمل أنجز على مدار التاريخ في فهم القرآن وبناء نظريات حوله، ذلك ما قام به عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، فالعنوان يوحي بأدوات إجرائية متناهية الدقة يقوم المشتغل عليها بكشف أسرار القرآن وفهم معانيه، وتنظيم مراتب لسانية تدفع إلى ولوجه بسهولة ويسر.

إن الذي نعنيه هنا هو تلك القضايا النحوية والبلاغية التي قام عبد القاهر بفك رموزها، وبيان أهدافها. وتقف قضية النظم في صدارة الموضوعات الركائز التي تعد نقطة محورية جمعت بين فروع اللغة المختلفة.

فالفرضية المطروحة هنا هي أن نص الكتاب "دلائل الإعجاز" قائم على جملة نظريات؛ نظرية نحوية، ونظرية بلاغية، ونظرية تداولية، فاللغة التي بني عليها نص كتاب "الدلائل" روحها مستمدة من نص القرآن، وبثت فيه قوة فاعلة حركت الدلالات الكامنة والخفية، فاللغة قوة إبداعية خلاقة لا تنتهي بانتهاء نص أو كتاب وهي "بمثابة كتاب علينا أن نحسن القراءة فيه، ولكي نحسن هذه القراءة، ينبغي أن نقرأ أولا لنفهم ثانيا، لا أن نفهم أولا لنقرأ ثانيا؛ أن نقرأ ونحن فاهمون"[1].

---

(1) كمال يوسف الحاج، في فلسفة اللغة، دار النهار للنشر، بيروت، ط2، 1978، ص 27.

أولا: المرتبة اللسانية الأولى:

1- النظرية النحوية:

ومبلغ النظرية النحوية عند الجرجاني وأقصى مداها هو النظم الذي يجمع كل مبادئ النحو وأصوله ومناهجه، ومعرفة أبوابه وفروقه، يقول: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجود كل باب وفروقه"[1].

فالنحو مرتبط بوضوح التركيب وبيان المقصد وما وجوهه إلا تلك التنوعات التركيبية التي يتغياها المتكلم لإبلاغ أغراض وإيصال فكرة إلى المتلقي، وبيان المعنى يتغير بتغير النظم[2].

ولما كان النظم مرتبطا بالمعنى لا باللفظ؛ فإن اللفظ في التراكيب المختلفة لا يتغير مع تبدل موضعه، بل يتغير المعنى الذي صار نقطة تحول مركزية تتحكم في إنتاج الدلالات وتنوعها، وهو مبدأ شبيه بالعمليات التحويلية التي تقوم عليها نظرية تشومسكي اللغوية.

إن البناء الفكري للنظرية النحوية قائم على أساس متين هو النظم الذي يرتبط بمعاني النحو والتعليق والسياق وأقسام الكلام التي تتخذ مجار اشتقاقية وأخرى تصريفية، يقول الجرجاني: "أن لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضهما ببعض، ويبنى بعضهما على بعض، وتجعل هذه بسبب تلك"[3].

والواضح أن النظم يمر بمراحل مرتبة، لا تتحقق الواحدة منها إلا بتحقق جميعها، فالتعليق لا يكون إلا إذا تحقق البناء والبناء لا يكون إلا إذا تحقق الجعل، ولعل إرادة المتكلم واضحة هنا أشد ما يكون الوضوح في توجيه التركيب لخدمة مقاصده وتحقيق تواصله بمن يشاء وكيف يشاء، ثم إن الفكرة التي نستطيع تبنيها في المراحل الثلاث هي إنشاء الكلام الذي ينتقل من التفكير والروية إلى الإنجاز والاستعمال؛

---

(1) دلائل الإعجاز، شرحه وعلق عليه محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1999، ص 77.

(2) المصدر نفسه، ص 205.

(3) المصدر نفسه، ص 59.

فالتعليق فكرة مجردة تحدث في ذهن المتكلم وتحملها التراكيب إلى المتلقي، فهي تعكس تلك العلاقات النحوية التي يقيمها الاسم مع الاسم، أو الاسم مع الفعل، أو الحرف الذي يتوسط الفعل والاسم. وهو على ثلاثة أضرب مثلما هي أقسام الكلمة في العربية.

فهذا التفاعل العجيب لأقسام الكلمة، يعكس فكرا إنسانيا جمعت لغته بين التجريد والاستعمال. "فالتعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني النحوية"[1].

مراتب التعليق وأنماطه:

لاشك أن هذا القانون قد أخذ بلبّ النحو العربي، وألمّ بتفاصيله فوصف كل التراكيب وأنماطها التي تنشأ عن ارتباط أقسام الكلم فيما بينها، إنه يحقق أكبر علاقة فيه وهي الإسناد الذي يجمع بين عنصرين أساسيين هما: المسند والمسند إليه. ويمكن تبين ذلك عبر مراحل هي:

1. **مرحلة الإسناد الاسمي:**

ويمثلها تعلق اسم باسم، ومحط الاهتمام هنا هو المسند الذي يقوم بتفسير وبيان حال المسند إليه، فيكون على حالات هي:

1- خبرا.
2- حالا.
3- تابعا

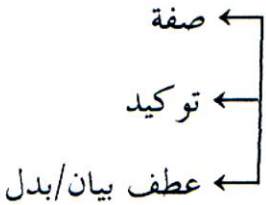

أو يكون اسما مشتقا عاملا عمل فعله نحو: اسم الفاعل، أو اسم المفعول أو صفة مشبهة، أو مصدرا، أو تمييزا. وأما أن يكون اسم

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979، ص 189.

فاعل نحو: زيد ضارب أبوه عمرا ونحو قوله تعالى: ژ ﮋ [النساء: 75].

وسر توسع التراكيب الاسمية وتنوع أنماطها، أنها تشبهت في عملها وحكمها بالأفعال، فاسم الفاعل "ضارب" عمل في التركيب وتعلق به "أبوه" على أنه فاعل، و "عمرا" على أنه مفعول به.

2. مرحلة الإسناد الفعلي:

الواضح من خلال التراكيب السابقة أنها تنحو نحو الفعلية؛ فقد كانت اسمية محضة، ثم اتصفت بصفات الفعل واتجهت اتجاهه في العمل والحكم، لتصل إلى مرحلة الإسناد الفعلي المحض. الذي يعمل على توسيع الأنماط التركيبية ذات خصائص تختلف عن التراكيب الاسمية، وتنتج لنا جملة من العلاقات هي:

1. علاقة الإسناد (فعل + فاعل).
2. علاقة التعدية (مفعول به).
3. علاقة التحديد (مفعول مطلق).
4. علاقة الظرفية (مفعول فيه).
5. علاقة الغائية أو السببية (مفعول لأجله).
6. علاقة المعية (المفعول معه).
7. علاقة الملابسة (الحال).
8. علاقة التفسير (التمييز).
9. علاقة الإخراج (الاستثناء).

وتكون كان وأخواتها حلقة وصل بين التركيب الاسمي والتركيب الفعلي، فالخبر يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول"[1].

3. تأويل المساواة بين المقولة الاسمية والمقولة الفعلية:

لم يكن اعتبار المقولة الاسمية شبها للمقولة الفعلية في العمل والمحلات أمرا اعتباطيا أو غريبا، بل جاء نتيجة مسلمات نظرية تجريدية ارتبط فيها الاسم بالفعل واتصف بكثير من خصائصه منها: العمل وعدد المحلات التي ترتبط بالفعل والاسم؛ فالتناظر قائم

---

(1) الدلائل، ص 15.

علىشكل المقولتين المتمثل في حيز الرفع والنصب الوارد فيهما؛ فـ "كان" فعل ناقص يحتاج في دلالته إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، وهما هنا شبيهان بالفعل والمفعول في المقولة الفعلية.

ولا فرق إذن بين قولنا: كان عبد الله قائما، وبين قولنا: فهم الطالب الدرس. فهما في نسق واحد، ولعل هذا التطابق في الشكل راجع إلى أن "كان" فعل ناقص يحتاج إلى اسمين ليستكمل نقصانه وأن الفعل "فهم" فعل متعد، وإذ هو يحتاج إلى منصوب (مفعول) لاستكمال الدلالة الناقصة فيه.

فاشتراك المقولتين في محلات إعرابية واحدة يؤكد العلاقة القائمة بينهما، وهذا معنى قول الجرجاني: "أن يكون منـزلا من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خير كان وأخواتها"[1].

فالتنزيل مصطلح يؤكد قوة ما طرحه الجرجاني في أن العلاقة بين المقولتين أكبر من أن يعبر عنها بالتركيب، فهي علاقة ذهنية مجردة تدل على أن الاسم يتصل بالفعل عن طريق الاشتقاق. وقد وصفه الزمخشري بـ الأسماء المتصلة بالأفعال[2] وأقره ابن يعيش بالتمثيل له قائلا: "اسم الفاعل فعل في صورة اسم"[3] وهذا الحضور للجملة الفعلية في الجملة الاسمية يعني هيمنة المنوال الفعلي على المنوال الاسمي. ويمثل حضور نموذجين يدخلان في بابي كان وأخواتها وإن وأخواتها.

4. تأويل الإسناد وسعته:

لم يكن الإسناد أبدا عند النحاة مقصورا على عنصرين أو محلا واحدا، وإنما كان متوزعا على كل المقولات الاسمية والفعلية، وعده بمثابة التأليف والتركيب والارتباط وهو الإخبار عند الرضي الاسترابادي، يقول: "المراد بالإسناد أن يخبر بكلمة أو أكثر عن أخرى"[4]، ويصفه أيضا بالحكم المستخلص من ارتباط جزءين. يقول:

---

(1) المصدر نفسه، ص 15.
(2) المفصل، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص 218.
(3) شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع، يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ-2001، ج3، ص 143.
(4) الرضي الاسترابادي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1979م، ج1، ص 8.

"وأحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة"[1]. والمقصود بالحكم هنا هو الرفع والنصب والجر، ولذا كان هذا النص أحد النصوص التي جعلناها منطلقا حجاجيا لبلوغ المرام الذي أردناه من تحليل آراء الجرجاني حول الارتباط واتساعه؛

فالارتباط يمر بمراحل ثلاث يحصل فيها توسع، فكلما كان اتصال بين جزأين كان إسنادا وإذا توسع صار أكثر ارتباطا[2] وكلما توسع صار تأليفا، والتأليف هو زيادة على ركني الجملة الأساسيين. كالنعت والمنعوت، والمضاف والمضاف إليه، والعطف والمعطوف عليه. فالربط والإسناد لا يتحققان إلا بشروط أكد عليها الجرجاني مفادها. الربط المجرد (المعنوي) القائم على ثلاثة شروط هي السبب، والتناظر، والمشاركة، وقد عمد إلى التأويل للوقوف على وجوه الإشراك بين الجملتين المعطوفتين إحداهما على الأخرى بالواو، يقول: "إن الذي يوجبه النظر والتأمل أن يقال في ذلك: إنا وإن كنا إذا قلنا: زيد قائم وعمرو قاعد، فإنا لا نرى ههنا حكما نزعم أن الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنا نرى أمرا آخر نحصل معه على معنى الجمع، وذلك أنا لا نقول: زيد قائم وعمرو قاعد حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكون كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني"[3] فالعطف لا يتحقق بوجود رابط كالواو، وإنما يشترط فيه أن يكون يفيد الجمع.

الارتباط المعنوي المبني على التعليق والمناسب بين طرفي الجملة؛ إذ لابد للطرف الثاني أن يكون مخبرا عن الطرف الأول حاملا للقضية الواردة في الطرف الأول على سبيل الشبه أو التناظر أو النقيض "فلو قلت: زيد طويل القامة وعمرو شاعر. كان خلفا، لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشِعر، وإنما الواجب أن يقال: زيد كاتب، وعمرو شاعر، وزيد طويل القامة، وعمرو قصير"[4]. فالعلاقات المحققة من وراء الربط هنا تسير وفق ثلاث مسارات هي:

1- علاقة شبه، نحو: قام زيد وعمر.
2- علاقة نظير، نحو: كتب زيد رواية، وعمرو قصيدة.

---

(1) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(2) نعنى به توثيق العلاقة بين عنصري الإسناد وتقويته.
(3) الدلائل، ص 175، 176.
(4) المصدر نفسه، ص 176.

3- علاقة نقيض: نحو: العلم نور والجهل ظلام.

إذ يقوم في عقل إنسان إذا كان العلم نور فإن الجهل حتما سيكون ظلام لا شيئا آخر.

وللربط أبعاد معنوية دقيقة، لا تتحقق بالأداة فحسب، بل لابد من وجود استلزام بين المعاني المكونة للتركيب "وجملة الأمر أنما لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفقا للمعنى في الأخرى ومضاما له"[1].

والذي نظفر به من حلال طرح الجرجاني جملة هامة من المصطلحات يمكن إيجازها فيما يلي:

1. السبب.
2. التناظر.
3. المشاركة.
4. التقابل أو طرفا عملية التواصل: المتكلم والسامع، فاستحضار الحديث عما يجول في نفس السامع يبعث فينا تصورا لما جرى في نفس المتكلم، وهما مجالان متقابلان يفسران العالم الخارجي الذي نقل بينة تركيبية دقيقة سمحت بإنجازها آليات اللغة.
5. النقيض.
6. المشاكلة والتعلق.
7. لفق للمعنى ومضام له/التام.

هذه المصطلحات تمثل جهازا مفاهيميا جمع بين النحو والبلاغة، أو بالأحرى عبر عما يسمى بالانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص، لأن النصوص التي سقناها تخضع لمستويات مختلفة من التحليل بدءا بالتحليل التركيبي ووصولا إلى التحليل التداولي؛ ذلك أن مقام الوصل موصول بأغراض المتكلم والسامع.

النظم اقتضاء للنحو:

---

(1) الدلائل،ص176.

من أدق تعريفات النظم هو وضع الكلام حسب ما يقتضيه علم النحو من تتبع دقائق قوانينه وأصوله ومناهجه ومن بين أهم الأبواب التي لا مست عمق النحو ما يلي:

1. باب الخبر:

إن المفهوم الذي انطلق منه عبد القاهر الجرجاني في تحديد ماهية الخبر ووظيفته، جاء وظيفيا بحتا لم يخالف ما دعت إليه اللسانيات الحديثة، ثم إنه لم يكتف بالنظرة الوظيفية في تحديد الأدوار والمحلات التي يكون عليها الخبر، بل مضى يفرق بين المحلات الاسمية والمحلات الفعلية وفقا للاتجاه الأسلوبي.

أقسام الخبر:

يقسم الخبر حسب عبد القاهر إلى قسمين هما قسم هو جزء من الجملة، ويمثل بؤرة الإسناد، وقسم ثان زيادة على الجملة، وهو توسيع لمعنى الخبر الأصلي؛ فأما القسم الأول فهو خبر المبتدأ والفعل. "فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة"[1].

ولكن ما السر في إطلاق مصطلح الخبر على خبر المبتدأ أو الفعل؟ الواضح أن هناك اتفاقا بين النحاة[2] في أن اصطلاح الخبر ليس شكليا بل هو جهاز مفاهيمي يحدد بدقة المعنى وقوته في التركيبين الاسمي والفعلي، يقول الجرجاني: "وها هنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له في المعنى، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى"[3] وقد نقل ابن يعيش كلام بعض النحاة في وصف الفاعل يقول: "هو الاسم الذي جب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا، كأنه احترز بقول: لمجرد كونه خبرا من الخبر إذا تضمن معنى الاستفهام من نحو: أين زيد؟ ... وهذا الكلام عندي ليس بمرضي؛ لأن خبر الفاعل الذي هو الفعل، لم يتقدم لمجرد كونه خبرا؛ إذ لو كان الأمر كذلك، لوجب تقديم كل خبر من نحو: زيد قائم وعبدُ الله ذاهب، فلما لم يجب ذلك في

---

(1) المصدر نفسه، ص 140.

(2) ولاسيما نحاة القرن الرابع نحو: ابن جني، ابن يعيش، والجرجاني وغيرهم.

(3) دلائل الإعجاز، ص 151.

كل خبر، علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرا"[1].

والخبر عند بعض النحاة يقابل تفسيرهم لأقسام الكلام، إذ جعلوه ثلاثة مراتب وهي: ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل، ومنها مالا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف[2].

هذه مراتب الإخبار ومحلاته، فقد توزعت عليها مقاصد المتكلم وتباينت التراكيب وتنوعت، فجاءت على مستويات تجاوز فيها الجرجاني مستوى الإسناد إلى مستوى الإبداع الذي سنحدده فيما يلي:

1- الخبر في حكم الفعل:

ينتقل الجرجاني في هذا النوع من الوصف إلى تحديد العناصر الإبلاغية في الجملة وبيان وظيفتها؛ فخبر المبتدأ والفعل عنصران يحملان فكرة جديدة للسامع يوضحان بها العنصرين المعروفين لديه وهما: المبتدأ والفاعل؛ اللذان تساويا في كونهما يدلان على معنى مشترك في المعرفة بين المتكلم والسامع، أما الخبر والفعل فمعرفتهما جديدة فالخبر هو "الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير المبتدأ كلاما تاما"[3].

يحمل هذا النص إشارات تداولية تعكس حضور المتكلم والسامع في عملية التخاطب؛ ثم إن الجملة مقسمة إلى جزأين؛ جزء يشترك فيه المتكلم والسامع، وهو المسند إليه الطرف الذي تتأسس عليه عملية التواصل ليحضر العنصر الغائب/المجهول الذي يعرفه المتكلم وحده وهو المسند، وتنكشف صورته وتنتقل المعرفة إلى السامع بعدما كانت لدى المتكلم. فاللغة علاقة حوارية بينها وبين مستعمليها فالإنسان يلجأ إلى اللغة للتعبير عن المواقف المتعددة والتي لم يعبر عنها من قبل، وهي قوة خلاقة تتشكل عن طريق "إعادة شحن الألفاظ بدلالات جديدة، بخلق علاقات جديدة بين هذه الألفاظ"[4].

---

(1) الدلائل، ص 200، 201.

(2) ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم للطباعة والنشر، ط1، 1420هـ-1999م، ص 35.

(3) شرح المفصل، ص 227.

(4) حسين خمري، نظرية النص، من سيميائية المعنى إلى سيميائية الدال، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2007، ص 269.

الخبر والحال:

الخبر والحال من العناصر الوظيفية التي تتداخل فيما بينها، وتجمع في تواجدها بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية؛ فالحال وحده وظيفية ذات ارتباط واسع. حتى أن عبد القاهر الجرجاني، قسم الخبر إلى نوعين؛ قسم هو جزء من الجملة، لا تحصل الفائدة إلا به، وقسم ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر. فأما الأول فهو خبر المبتدأ نحو قولك: زيد منطلق، والفعل كقولك: خرج زيد. وأما الثاني فهو الحال نحو: جاءني زيد راكبا "لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لدى الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل"[1].

والغاية القصوى التي يتحملها الحال من الإخبار هي أنك أثبتت الركوب لزيد وزدت عليه معنى آخر وهو إخبارك عنه بالمجيء، وإنما الحال فائدة جديدة غير الفائدة الأولى"[2] التي حملها الخبر.

وعلى ذلك كان الفرق بين الخبر والحال؛ أن الخبر يأتي في الجملة مباشرا في إخباره عن المبتدأ، أما الحال فهو خبر غير مباشر.

لقد بنى عبد القاهر تقسيماته للخبر على المعنى الذي يرد على مراتب متفاوتة الدرجات والوظائف؛

فالمعنى في الخبر ثابت ومطلق في نحو: زيد منطلق، وهو شبيه بقولك: زيد طويل وعمرو قصير. فالصفة لا تتطلب التجديد والتغيير. فكذلك الانطلاق لزيد هو صفة ثابتة له.

أما الخبر الثاني الذي هو الفعل فإن المعنى فيه يأتي تدريجيا أو جزءا فجزءا نحو قولك: "زيد ها هو ينطلق" فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا، وجعلته يزاوله ويزجيه"[3].

والواضح أن مراتب الخبر تكون كما يلي:

1. خبر المبتدأ ← أصل في الإخبار، جزء من الجملة.
2. خبر الفاعل ← الفعل وهو أصل في الجملة وجزء فيها.
3. الحال ← ركن توسعة؛ فهو زيادة على الأصل.

---

(1) الدلائل، ص 140.

(2) أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 143.

(3) الدلائل، ص 141.

أما أنواع خبر المبتدأ، فقد عدّه الجرجاني نوعين هما خبر ابتدائي لم يعرفه السامع قط، وخبر غير ابتدائي يعرفه السامع، ولكنه يشك في إسناده إلى شخص معين، ويجعل لكل نوع منهما علامة دلالية تتمثل في التنكير والتعريف وهما سمتان دالتان على نوع الخبر وصفته لدى السامع؛ فالتنكير يوحي بأن الخبر مجهول، والتعريف يوحي بأن الخبر معروف. ويقول: "ومن الفرق بين المسألتين، وهو ما تمس الحاجة إلى معرفته – أنك إذا نكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثاني على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول، وإذا عرفت لم يجز ذلك. تفسير هذا أنك تقول: زيد منطلق وعمرو، تريد: وعمرو منطلق أيضا، ولا تقول: زيد المنطلق وعمرو، ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من وجه واحد فإذا أثبته لزيد لم يصح إثباته لعمرو. ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين فإن ينبغي أن يجمع بينهما في الخبر، فيقول: زيد وعمرو هما المنطلقان، لا أن تفرق فتثبته أولا لمزيد، ثم تجيء فتثبته لعمرو"[1].

لم يكن عمل الجرجاني مجرد تصنيف، بل كان بحثا في المعاني الدائرة والوظائف المحققة، فقد غاص في شؤون الخبر فاستخرج بنيات تركيبية وأخرى دلالية: ووقف عند كل مستوى منها وحدد خصائصها وعلاماتها ومقصد المتكلم منها.

فالتنكير ينفتح على المقولات الاسمية ويعمل على توسيع المعنى بل وإشراك خبر ثان في معنى الخبر الأول، فالنكرات تخصص "حسب مرجع دلالي يتجاوز السمات الكلية إلى استعمال الاسم في العلاقات الإعرابية والمرجع الدلالي"[2]. أما الخبر المعرفة فقد حدده وصنفه وبين أغراضه وجعله مراتب وهي كما يلي:

1- أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه قصد المبالغة نحو قولك:

زيد هو الجواد.

وعمرو هو الشجاع.

---

(1) الدلائل، ص 144.

(2) المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، 2005، ص 227.

وأن تقصد أن الكرم والشجاعة لا توجد في غيرهما، فقد قوى هذا المعنى بأن أورد نوعين من المعرفة وهما: الضمير المنفصل و"أل".

2- أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه على دعوى أنه لا يوجد إلا منه، نحو قول الأعشى يمدح فيها قيس بن معد يكرب:

هـو الواهـبُ المئـة المصـطفا ةً، إمّـا مخاضًـا وإمـا عشـارا

فأنت تقصد تحقيق تخصيص التخصيص، فتجعل الوفاء في وقت لا يفي فيه أحد نوعا خاصا من الوفاء، ثم تخصص هبة الإبل وتجعلها نوعا خاصا من الوفاء.

وهو مساو في نحو قولنا: زيد هو المنطلق، إذ ضمنته توكيدا مع تكثيف المعارف بالضمير المنفصل و"أل".

3- أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور، لا كما في زيد هو الشجاع ولا كما في قول الأعشى: هو الواهب المائة المصطفاة، ولكن على وجه ثالث نلمسه في قول الخنساء:

إذا قـبُح البكـاءُ علـى قتيـلٍ رأيتُ بكاءكَ الحسنَ الجميلا[1]

لم ترد الخنساء أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن لا جميل، ولم تقيد الحسن بشيء فيتصور أن يقصر على البكاء كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح ولكنها أرادت أن تقره في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد ولا يشك فيه شاك[2].

ويخرج الخبر إلى معان كثيرة منها: الاستفهام، والإثبات، والجنسية، وقسم كل معنى منها إلى معان خاصة لكل واحد منها مسلك دقيق.

---

(1) البيت من الوافر، وهو من شعر الرثاء، الذي بكت فيه أخوها صخر.

(2) الدلائل، ص 144-145-146.

لقد كان منهجه في دراسة الخبر وبيان أنواعه وتفصيل دقائقه مؤسسا على ثنائية: التنكير والتعريف، والنقصان والتمام، والجواز والوجوب، أو الإشراك والتخصيص.

أما درجات الخبر المعرف بـ"أل" فمحكومة بمقاصد المتكلم الذي عمد إلى تلوين المعنى باستحضار القرائن المعنوية واللفظية نحو: التعريف بأنواعه، والتقديم والتأخير، ... وعليه يمكن إجمال منهج الجرجاني في دراسة الخبر فيما يلي:

1. التصنيف والتفسير والتأويل.
2. اعتماد أطراف عملية التواصل، المتكلم والسامع.
3. النظر إلى تحقيق مقاصد المتكلم وغاياته.
4. تبني التقسيم الثلاثي في بيان أنواع الخبر ومعانيه.
5. جعل الخبر معنى من معاني الكلام وأهمها.
6. لا يكون الخبر حتى يكون مخبرا به ومخبرا عنه.

ثانيا: المرتبة اللسانية الثانية:

2- البلاغة:

انتهي الجرجاني من (التراكيب) لينتقل إلى مرتبة أعلى وهي البلاغة التي تتجلى عنده في ربط الجمل بعضها ببعض مع معرفة السياقات والظروف المحيطة بها، وقد أورد أن البلاغة هي معرفة الفصل من الوصل[1]. والمنهج هنا هو الانتقال تدريجيا من نحو الجملة إلى نحو النص "واعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها، ونتعرف حالها"[2].

نظر الجرجاني في التعبير الاستعاري وراح يتلمس مزية في بنائه وتشكيله اللغوي، وعرض لأصنافه فجعلها مراتب، بحسب مراتب الكلام، يقول "اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين: قسم تُعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم. فالقسم الأول: الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر. فما من ضرب من هذه الضروب إلا وهو إذا وقع على الصواب،

---

(1) الدلائل، ص 174.

(2) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

وعلى ما ينبغي أوجب الفضل والمزية. فإذا قلت: هو كثير رماد القدر. كان له موقع وحظ من القبول لا يكون إذا قلت: هو كثير القرى والضيافة. وكذا إذا قلت: هو طويل النجاد كان له تأثير في النفس لا يكون إذا قلت: هو طويل القامة ..." [1].

نظر الجرجاني في المعاني الدائرة على ألسنة الناس فوجدها على مراتب، مرتبة تشرق لها النفس وينفتح لها العقل وهو المجاز، ومرتبة لا تبلغ فيها المعاني مبتغاها ولا تصل إلى السامع حتى تكاد تتلاشى. لأنه نظر إلى اللفظ لا إلى المعنى؛ فالاستعارة هي عنده "إثبات لمعنى لا يعرفه السامع من اللفظ ولكن يعرفه من معنى اللفظ" [2].

وهي تحريك للنشاط اللغوي الذهني الذي يعمد إلى اللفظ ويبحث في تركيبه، فيخلص إلى أن المعنى الذي سبق له ليس هو المعنى المعجمي وإنما السياقي، فإذا قلت: رأيت أسدا فكان غرضك أن تثبت "للرجل أنه مساوٍ للأسد في شجاعته وجرأته وشدته وبطشه وإقدامه، وفي أن الذعر لا يخامره، والخوف لا يعرض له، ثم تعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى لم يعقله من لفظ أسد ولكنه يعقله من معناه ..." [3]. فالمعنى الاستعاري يشكل صورة ارتباط التركيب بالمعاني الواردة في الذهن فتؤسس للنظرية الجمالية في اللغة، ثم إنها تمثل "درجة التوافق بين البواعث التعبيرية والبواعث النفسية أثناء عملية الاستجابة للتناسق الجمالي بينهما" [4].

والاستعارة على ضربين: أحدهما ينقل فيه الاسم عن مسماه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم، فتجريه عليه وتجعله متناولا له تناول الصفة للموصوف نحو: رأيت أسدا وأنت تعني رجلا شجاعا، فالاسم في هذا كله كما تراه متناولا شيئا معلوما يمكن أن ينص عليه فيقال إنه عنى بالاسم وكنى به عنه ونقل عن مسماه الأصلي فجعل اسما له على سبيل الإعارة والمبالغة في التشبيه.

---

(1) الدلائل، ص 315.

(2) تامر سلوم، نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 1983، ص 274.

(3) الدلائل، ص 316.

(4) محمد عباس، الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، سوريا، 1999، ص 70.

وثانيهما: أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار إليه، فيقال: هذا هو المراد بالاسم، والذي استعير له وجعل خليفة لاسمه الأصلي ونائبا منابه ومثاله قول لبيد:

وغداة ريح قد كشفت وقرة إذ أصبحا بيد الشمال زمامُها

إذ جعل للشمال يدا ولم يشر إلى شيء، يمكن أن تجري اليد عليه[1].

والواضح أن الجرجاني عمد إلى كيفية الارتقاء بالمعنى الذي ينتقل من الحقيقة إلى الخيال، فيحتاج إلى تأويل. ولعل كثيرا من الناس من يخلط بين التشبيه البليغ والاستعارة[2]. يقول شوقي ضيف نقلا عن القاضي الجرجاني: "وربما جاء هذا الباب ما يظنه الناس استعارة وهو تشبيه أو مثل فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعا من الاستعارة وعد قول أبي نواس استعارة:

والحبُ ظهرٌ أنتَ راكبهُ فإذا صرفتَ عنانهُ انصرفا

ولست أرى هذا وما أشبهه استعارة، إنما معنى البيت أن الحب مثل ظهر أو كظهر تريده كيف شئت إذا ملكت عنانه فهو إما ضرب مثل أو تشبيه شيء بشيء"[3].

وقد أدرك الجرجاني هذا الخلط، فوضع معايير التفريق بينهما منها:

1. التشبيه من أساليب الحقيقة، والاستعارة من المجاز إلا أن المجاز أهم منها[4].
2. التشبيه فيه أداة والاستعارة لا أداة فيها.
3. الاستعارة تصل إليه عن طريق التأويل والاستدلال.

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمد الاسكندراني، ومسعود، دار الكتاب العربي، بيروت، 1426هـ-2005م، ص 42.

(2) أطلق عبد القاهر على هذا النوع من التشبيه الاستعارة المفيدة، ينظر أسرار البلاغة، ص 43.

(3) كتاب شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط2، ص 40.

(4) دلائل الإعجاز، ص 335.

4. الاستعارة تقوم على الادعاء والإثبات لا النقل.

وهو بهذا التفريق يجعل التعبير المجازي أرقى من الحقيقة؛ يقول في بيان أهمية الاستعارة: "أن الاستعارة في الحقيقة هي أمدُ ميدانا وأشد افتنانا وأكثر جريانا وأعجب حسنا وإحسانا ... وأنك لتجد اللفظة الواحدة قد اكتسبت فيها فوائد حتى تراها مكررة في مواضع، ولها في كل واحدة من تلك المواضع شأن مفرد، وشرف منفرد وفيلة مرموقة ... إنها تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ، حتى تُخرج من الصدفة الواحدة عدة من الدرر"[1].

ويصل في آخر المطاف إلى أن طبقة العلماء يميلون في كلامهم إلى الإيحاء والرمز والكناية والتعريض، يحتاج السامع فيه إلى غلغلة الفكر ودقة النظر[2].

حجاجية الاستعارة:

إن الأساس الذي انطلق منه الجرجاني في نظريته هو إصلاح الفساد الشائع على ألسنة الناس، وكثرة أخطائهم في الخلط بين فنون القول وضروبه والأساس السليم الذي انبرى يؤكد عليه وهو أننا نتكلم عامة بقصد التأثير. ثم إنه ستند إلى قوة حجاجية وهو يشرح أضرب الاستعارة ويستحضر الأمثلة المتفاوتة الدرجات من كلام العامة إلى شعر الخاصة، إلى قوله تعالى.

نتأمله وهو يعرض الفروق بين مراتب الكلام، ويبين أرقاها تأثيرا في النفس "فإذا قلت: هو كثير رماد القدر. كان له موقع وحظ من القبول، لا يكون إذا قلت: هو كثير القرى والضيافة، وكذا إذا قلت: هو طويل النجاد كان له تأثير في النفس لا يكون إذا قلت: هو طويل القامة، وكذا إذا قلت رأيت أسدا، كان له مزية لا تكون إذا قلت: رأيت رجلا يشبه الأسد ويساويه في الشجاعة ... وكذلك إذا قلت: ألقى حبله على غاربه كان غاربه حتى يرعى كيف يشاء ويذهب حيث يريد. لا يجهل المزية فيه إلا عدم الحس، ميت النفس، وإلا من يكلم لأنه من مبادئ المعرفة التي من عدمها لم يكن للكلام معه معنى"[3].

---

(1) أسرار البلاغة، ص 41.
(2) دلائل الإعجاز، ص 327.
(3) المصدر نفسه، ص 315، 316.

والواضح أن الرجل عمد إلى المقارنة بين الأقوال الاستعارية والأقوال العادية. مبرزا القوة الحجاجية في النوع الأول بحيث تتغلغل إلى نفس المتلقي فتستأثر بقلبه وعقله.

أما النوع الثاني فإنه لا يعدو أن يكون كلاما عاديا لا أثر له، ووظيفته مجرد إيصال الفكرة.

وإذا أردنا أن نكون أكثر دقة فإننا نقول: إن الاستعارة الحجاجية هي الاستعارة المفيدة عند الجرجاني فيها يحصل التصوير ذلك أنك تبحث عن طرائق لخدمة المعنى وتقويته. وأنك تصل غايته ومنتهاه[1].

فالسمات الدلالية التي تقوم عليها الاستعارة هي سمات قيمية[2].

يمكن إيجادها في الألفاظ التي نستقدمها لأجل الاستعارة نحو: الأسد في أنت أسد، أو بحر في أنت بحر، ...أو في كلمة اليد في قول لبيد:

وغداة ريح قد كشفت وقرةٍ إذْ أصبحت بيد الشِمَالِ زمامُها[3]

فالمعنى القيمي الذي تحمله اليد هي تقليب الشيء وتصريفه، مثلما حدث للريح التي أصبحت شبيهة بفعل اليد.

يحمل البيت آليات لسانية هرمها الاستعارة التي بلغ بها الشاعر منتهى المعنى فصارت وسيلة للإقناع مثلما هي وسيلة للإمتاع، وكان المقام كاف ليدخلنا في نسق من التبليغ التخاطبي[4].

"إن المستعين يقصد أن يغير المقاييس التي يعتمدها المستمع في تقويم الواقع والسلوك، وأن يتعرف المستمع على هذا القصد منه

---

(1) نجد الجرجاني في مواضع من دلائل الإعجاز يوحي بأن الاستعارة هي بلوغ نهاية المعنى، أو طلب كمال المعنى، الدلائل، ص 317.

(2) ميشال لوجيرن، الاستعارة والحجاج، مقال بـ: مجلة فكر ونقد السنة 03، العدد 25 يناير 2000، ص 88.

(3) الدلائل، ص 319.

(4) طه عبد الرحمن، الاستعارة بين حساب المنطق ونظرية الحجاج، مجلة علامات، العدد 26، 2006، المغرب، ص 69.

وعلى معنى كلامه وما يلزم عنه، وأن يكون هذا التعرف سبيلا لقبوله لخطابه وإقباله على توجيهه"[1].

التأويل عند الجرجاني:

يقسم الجرجاني التأويل إلى درجات ثلاث أدناها ما لا يستغلق لفظه ولا يشتبه معناه، وأعلاه ما نراه في كلام الحكماء والعلماء. يقول: "التأول يتفاوت تفاوتا شديدا، فمنه ما يقرب مأخذه ويسهل الوصول إليه ويعطى المقادة طوعا، حتى إنه يكاد يداخل الضرب الأول الذي ليس له من التأول في شيء وهو ما ذكرته لك، ومنه ما يحتاج فيه إلى قدر من التأمل، ومنه ما يدق ويغمض حتى يحتاج في استخراجه إلى فضل روية ولطف فكرة"[2].

فأما النوع الأول: فهو نحو: ألفاظه كالماء في السلاسة، وكالنسيم في الرقة وكالعسل في الحلاوة. وهو ما نجده عند عامة الناس.

وأما النوع الثاني، فهو خارج عن كلام العامة إلى كلام الخطباء نحو قول كعب الأشقري يصف بني المهلب، قال: "فكيف كان بنو المهلب فيهم؟ قال: كانوا حماة السرح نهارا، فإذا أليلوا ففرسان البيات، قال: فأيهم كان أنجد؟ قال: كانوا كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها"[3].

وأما النوع الثالث وهو الأسمى إذ لا يدركه إلا المتمرسون في العلم والأدب وهو ما نجده في حكمة الحكماء والأقوال المأثورة.

وترتبط علاقة الجرجاني بالتأويل تنظيرا وتطبيقا، لقد وجدناه شارحا لمراتب التأويل وظروفه، مفسرا ومؤولا لكثير من آيات الذكر الحكيم، فهو يقف عند الآية ويعمد إلى اللفظ المركزي فيها ويشرحها، ويعرض المعنى المعجمي لها دون أن يغفل السياقين الداخلي والخارجي تأمله وهو يفسر كلمة جعل بـ سمى في قوله تعالى: ﴿ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ﴾ [الزخرف: 19].

---

(1) طه عبد الرحمان،الاستعارة بين حساب المنطق ونظرية الحجاج،مجلة علامات ، العدد26، 2006،المغرب ، ص69.

(2) أسرار البلاغة، ص 76.

(3) المصدر نفسه، ص 76، 77.

ويمضي في شرح علاقة الفعل: سمى بالكلمة إناثا، التي هي بمعنى إثبات صفة الأنوثة[1]، إذ لا نأخذ المعنى الظاهر وإنما نتأوله بحسب متطلبات السياق "فلا شبهة في أن ليس المعنى على مجرد التسمية، ولكن على الحقيقة التي وصفتها لك وذلك أنهم أثبتوا للملائكة صفة الإناث، واعتقدوا وجودها فيهم"[2].

يتحرك عبد القاهر في كل اتجاهات النص، وتتنوع آراؤه حسب نوعية النص وقيمته، فقد بحث فكرة التأويل ومارسها وبينها في المجاز والاستعارة والكناية ووصفها بأرقى مصطلح عرفه علم اللسان الحديث وهو معنى المعنى، الذي صرف كل جهده من أجل إثباته وبيان قيمته في عملية التواصل.

فالتأويل يكون بإشارة لفظ إلى المعنى، وإشارة معنى إلى معنى آخر خفي يصعب الوصول إليه إلا بتدبر الكلام والوقوف على أسراره. ويتعدى التأويل إلى النظم، حينما راح ينظر في وجوه الخبر ويدقق في أقسامه وتفاصيله. ويبحث في ثنائية اللفظ والمعنى ويرصد لذلك حججا ليدحض بها الآراء المضللة والفاسدة في نظره، ويخلص إلى نتيجة يقول: "قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزية، وأنها من حيز المعاني دون الألفاظ، وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك، وتستعين بفكرك، وتعمل رويتك، وتراجع عقلك وتستنجد في الجملة فهمك"[3].

إنه يعرض كيف نستقبل الكلام ونفهمه؛ بحيث ننظر في معاني الألفاظ، فنؤول ونبحث هنا وهناك في أطراف الحديث، وخارجه لنظفر بالمعنى المقصود، ذلك أن المتكلم يريد "إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود"[4].

إنه البحث فيما وراء اللغة.

فمثل هذا النص الذي يتحدث عنه الجرجاني يدفع بالمتلقي إلى ضرورة الفهم وحاجته إليه فتنشأ بذلك علاقة بين النص وقارئه/سامعه، فإذا كان النص "يتراتب في تحديد الوجود فإن فهم الذات يتراتب في

---

(1) الدلائل، ص 321.
(2) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(3) المصدر نفسه، ص 65.
(4) المصدر نفسه، ص 66.

تحديد القصود"[1] منشئة بذلك مستويات الخطاب اللغوي، فوحدة الفهم تصبح مرهونة بالشروط النفسية (بين المتكلم والسامع) والاجتماعية (وضع العبارة اجتماعيا) والسياقية (التركيب).

فالإنسان العامي لا ينبغي – حسب الجرجاني- أن نقحمه في هذا المستوى من الفهم لأن له لغته وأسلوبه، وهو عنده شبيه بقول أبي حامد الغزالي "فالعامي لا ينبغي أن يتشبع بالتأويل لأن ذلك من باب إطعام الرضيع الأطعمة القوية التي لا يطيقها"[2]. فبيان مستويات الخطاب باد في منهج الجرجاني الذي ربط الاختلافات فيها باختلاف المستوى التعليمي والإدراكي لدى الناس.

إن المستوى الذي ينبغي أن نسوق فيه التأويل، هو النص الشعري، والنص الخطابي، والنص القرآني. والأمثلة التي ساقها الجرجاني تقرب الفهم وتبين المستويات.

ترتكز فكرته في التمييز بين المعنى ومعنى المعنى على كيفية وصول السامع إلى الغرض من الكلام فبعض الكلام يؤدي الغرض منه بدلالة اللفظ وحده ومثاله:

1. خرج زيد.
2. عمرو منطلق.

ففي المثالين (1) و(2) تميز الخروج والانطلاق على وجه الحقيقة وسماه بالمعنى الذي يفهم من ظاهر اللفظ[3].

أما النوع الثاني من الكلام فيستدل السامع من المعنى الوضعي على معنى ثان نحو:

1. هو كثير رماد القدر.
2. هو طويل النجاد.
3. هي نؤوم الضحى.
4. رأيت أسدًا.
5. أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى[1].

---

(1) عمارة ناصر، اللغة والتأويل مقاربة في الهرمينوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ودار الفارابي بيروت، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1428هـ-2007م، ص 101.

(2) إلجام العوام عن علم الكلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1985، ص 70.

(3) الدلائل، ص316.

ففي (1) و(2) و(3) كنايات عن الضيافة والكرم، وطول القامة، والمرأة المترفة المخدومة، فإن السامع يستند إلى دلالة اللفظ الوضعية لاتخاذه دليلا على معنى ثان.

أما في (4) فإن الاستعارة حملت تشبيها، حيث شبه الرجل، على وجه المبالغة بالأسد على غير ما يوجبه ظاهر اللفظ. ويدل المثال (5) على التردد، وهذا المعنى الذي يعقله السامع يتوصل إليه بواسطة اللفظ[2] وعلى ذلك فإن المعنى عنده يأتي بطريقين هما:

1- المعنى الظاهر وهو ما يحصل من تعبير عن غرض المتكلم بدلالة الألفاظ الوضعية.
2- المعنى الخفي وهو ما يحصل من تعبير عن غرض المتكلم بدلالة معاني الألفاظ الوضعية على معان ثانية يستدل بها عن طريق العقل.

وقد أبان تصور الجرجاني للبنيات الاستعارية والمجازية والكنائية عن آلية استدلالية للحصول على المعنى الأول والمعنى الثاني "وليس من قبيل الصدفة أن تكون الأمثلة التي ضربها الجرجاني عند حديثه عن معنى المعنى هي الأمثلة نفسها التي ضربها عند تعليليه لبلاغة الكناية والمجاز"[3] وإنما كان ذلك للتفريق بين عملتي بناء الدليل "عند تكوين الدلالة وعملية الاستدلال على المعنى المراد عند تأويل الدلالة"[4]. هذه العملية التي تقوم على الكلام أو دلالة الحال وقرائن المقام.

ثالثا: المرتبة اللسانية الثالثة:

3- التداولية:

تقوم نظرية الجرجاني في النظم وجل آرائه على أساس تداولية واضحة وهي: المتكلم، السامع/المتلقي، السياق والإفادة، والمقصدية

---

(1) المصدر نفسه، ص 315، 316.
(2) المصدر نفسه، ص 207.
(3) شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، دار المعرفة للنشر وكلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ط1، 2006، ص 44.
(4) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

والحجاج وغيرها من القضايا التي يعج بها كتاب الدلائل، ولا مقام هنا للخوض فيها.

1- **المتكلم:**

لا يخلو تقعيد/ تنظير عند الجرجاني دون أن يشير إلى أهمية المتكلم في بسط الكلام وتوضيحه أو جعله مستقرا. والجملة في مستواها المجرد أو المنجز تحتاج إلى طرف ثالث يكون مسيرا لعملية الإخبار أو الإثبات أو النفي وهو المتكلم، يقول الجرجاني: "ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به أو مخبر عنه ... والإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له. والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه. فلو حاولت أن يتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت ما لا يصح في عقل، ولا يقع في وهم"[1].

والمتكلم عند الجرجاني عنصر محوري في انجاز الكلام، إذ لا يكون للكلام معنى، فهو النافي والمثبت والمخبر والمستفهم[2] وقد عد أفعاله أعمالا لغوية تعبر عما يجول في النفس أو الخاطر نحو أفعال الشك واليقين، أو ما يوصف الخبر بالصدق أو الكذب يقول: "إن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله فتوصف بأنها أغراض ومقاصد"[3]. إنه يبين كيف ينشئ المتكلم الكلام ويهتم بترتيبه قبل أن يصرفه إلى السامع، يقول: "والنظم والترتيب في الكلام ... عمل لعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها"[4].

---

(1) الدلائل، ص 383.
(2) المصدر نفسه، ص 383، 384.
(3) المصدر نفسه، ص 384.
(4) المصدر نفسه، ص 272.

2- السامع:

يعد السامع طرفا مهما أيضا في معرفة قيمة الكلام الملفوظ به، ومعيار لتصحيح أخطاء المتكلم والعدول عنها. أو معرفة مقاصده وأغراضه، يقول الجرجاني: "إن الناس يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده"[1]. ويعرض أمثلة ليوضح كيف يتضح الغرض دون أن يكون التباس في الفهم.

1- ضرب زيد ...

2- خرج زيد.

وأصل المسألة أن الإثبات في المثالين السابقين يعود للمتكلم والسامع معا؛ فالمتكلم يثبت الضرب من زيد في الأول، ويعلمه السامع علما لا شك فيه، ويثبت وجود الخروج لزيد لا لغيره، وأن حقيقة الأمر في هذين الفعلين عبر عنها بالإثبات ولا يحتاج إلى مخالفة الواقع، إلا إذا لم يكن هناك ضرب من زيد أو خروج إلا من غيره، ويستند في ذلك إلى أدوات النفي التي تحمل القصد وتبين المعنى.

يهدف الجرجاني من جعل المتكلم والسامع مثاليان يشرفان على عملية التواصل اللغوي، النموذجية بحصول التفاعل الذي يرفع من قيمة النص الموضوع.

3- السياق:

كثيرا ما أشار في معرض حديثه عن النظم أو الاستعارة إلى دور السياق في فهم القول. ويظهر اهتمام الجرجاني بالسياق في شرحه للنظم الذي هو في أساسه مرتبط بالمعنى لا باللفظ، يقول: "مدار النظم على معاني النحو، وعلى الوجود والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ... وليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض"[2].

فالسياق عنصر بارز في تحقيق النظم ويتحدد هنا السياق التركيبي الذي يعمل على تحديد المعنى وبيان فروعه في التراكيب المختلفة. ولننظر إليه وهو يفرق بين قوة الكلمة الواحدة في موضع وضعفها في موضع آخر، قال تعالى: **ﮋﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁ﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ﴾** [مريم: 4]. فالاشتعال

---

(1) الدلائل، ص 385.

(2) المصدر نفسه، ص 82.

ازداد قوة ووضوحا. وتعود هذه القوة الدلالية إلى إسناد الفعل إلى ما هو فاعل في المعنى وهو الشيب.

أما إذا قلنا: اشتعل شيب الرأس، فلا مزية ولا فضل هنا.

ويفرق الجرجاني بين المعنى المعجمي والمعنى السياقي، بين المعنى المستفاد في وضع اللغة، والمعنى المستدل عليه بمعنى اللفظ. ونلحظ دور السياق الثقافي أيضا في قولنا: هي نؤوم الضحى، أو فلان كثير رماد القدر، للتوصل إلى المعنى الحقيقي. ويبلغ السياق مداه في إضفاء الرونق والجمال على الكلمة يقول: "ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك، وتوحشك في موضع آخر، كلفظ الأخدع في بيت الحماسة: [من الطويل].

تلقتُ نحو الحي حتى وجدتُنِي وجِعتُ من الإصغاءِ ليتًا وأخدعَا

وبيت البحتري: [من الطويل].

وإنّي وإن بلغتْنِي شرفَ الغِنَى وأعتقتُ مِنْ رق المطامع أخْدعِي

فإن لها في هذين المكانين مالا يخفى من الحسن، ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام. [من المنسرح]

يا دهرُ قومْ من أخدعَيْكَ فقدْ أضْججتَ هذا الأنَامَ من خُرْقِكَ

فتجد لها من الثقل على النفس، ومن التنغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة والإيناس والبهجة"[1].

فليس السياق مجرد لفظ وإنما هو متوالية من أحوال اللفظ[2]، ثم إن هذا قد يكون مناسبا لسياق ولا يكون مناسبا لسياق ثان إذا ما

---

(1) الدلائل، ص 54.

(2) فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ص 258.

تغيرت الصيغة والموضع والمقصد. مثلما حدث مع كلمة الأخدع في الأبيات السابقة الذكر؛ فالعلاقات التي أنشأتها في البيتين الأوليين غير العلاقة التي أنشأتها في البيت الثالث.

وصفوة القول:

لقد غاص الجرجاني في فنون القول، وعبر مراتبها درجة فدرجة حتى بلغ بالمعنى منتهاه، ووقف على سر الإعجاز في القرآن وأبان نفحاته البلاغية، وتذوق حلاوة النظم فيها، وتتبعه فوجده ينهض على عدة أسس ذكرنا معظمها في هذا البحث. فكان بحق عمله رائدا في البحث اللساني العربي قديمه وحديثه، واستحق عمله أن يوصف بالتخطيط اللساني في التراث العربي.